جامعة مولود معمري–تيزي وزو

مخبر الممارسات اللغوية

مجلة

الممارسات اللغوية

العدد الخامس (05)

2011

تطوّر المصطلحات النحوية في التراث العربي

أ.حمّار نسيمة
جامعة بجاية

مقدمة: حينما ننظر في التراث اللغوي العربي النحوي، نجد أن أفذاذا وجهابذة ونحارير، من صفوة الأمة العربية الذين قدموا للغتهم ما لم تستطع أمم كثيرة أن تقدمه للغتها، هذه التي كانت ولا تزال مصدر هويتهم، ووعاء فكرهم ومقياس تطورهم، اتخذوها موضوع دراستهم، ووسيلة رقيهم، وهمّ خدمتهم إياها، والنتيجة هي أن عاشت الأمة العربية قد أصبح يشار إليها بأصبع اليد هذا العربي الذي قيل عنه إنه كان ساذجا بسيطا في معيشته، إنّما لم يكن كذلك في تفكيره، لأن الحاجة هي التي كانت تولد فيه حب الإطلاع والاختراع والسير إلى الأمام، ثم إنّ من يصل إلى أن يقنن لغته بالقواعد ويرسم لها نسيجا يحميها من التأثر باللّغات الأخرى أو مما يحدثه الزمان والتطور في اللغة يستحق أن يكتب عنه الكثير، وعلى هذا الأساس بنوا درسهم اللغوي والنحوي، فاعتنوا بالحدود الفاصلة بين الأشياء وماهيتها وكيفية انتظامها والغرض من كل هذا هو أن يصل المتكلم الذي يريد التعبير عن مجموعة من الأفكار بلفظ أو كلمة واحدة شافية كافية وافية.

إن الخليل اللّغوي حين جاء بعلم العروض استمد مصطلحا ته من البيئة التي كان يعيش فيها كالوتد الذي يثبت به الخيام، وبعد هذا جاء النحويون العرب في دراساتهم للغة العربية، وحاولوا تصنيف عناصر الدرس النحوي في أبواب طويلة عريضة، لكن تعذر عليهم اختصارها في كلمة جامعة مانعة لأن الدرس النحوي لم تتحدد له الوجهة، وكذا البيئة التي كانت تحتم عليهم ذلك

إن لهذا الموضوع من الأهمية لأنه موضوع العصر ومن الإشكالات الكبيرة التي تقف أمام اللغة العربية خاصة في الوقت الراهن، كونها أسست مستقبلة أكثر مما هي مبدعة أو منتجة، إذ تصعب المهمة أمام الدارسين في تحديد إشكالية المصطلح لأنها عديدة متعددة، بداية بالتراث العربي الذي عرف اختلافا في تحديد المفهوم الواحد بداية من سيبويه إلى العلماء المحدثين، وعلى هذا اخترنا أن يكون هذا العمل مدروسا من جانبين جانب لغوي وآخر في عرف النحاة المتقدمين والمتأخرين وحتى المحدثين، واقتصرنا على بعض المصطلحات النحوية وحاولنا تتبعها زمنيا عند بعض النحاة المشهورين بأعمالهم، ومحاولة استخلاص الفروق لدى كل ناحت وما يتميز به، ويسبق هذا التحديد؛ أي تحديد المصطلحات، نظرة إلى المصطلح عن ماهيته وجانبه اللغوي وبداياته الأولى لدى النحاة القدامى.

1- حول المصطلح: إذا ما أردنا أن نستشف جذور هذه الكلمة نجد أنها حديثة الظهور فقد كان المناطقة يعتمدون في تعريفهم للشيء الحد، فتجدهم يقولون حد هذا الشيء كذا وكذا، وهو ما استعمله ابن جني في تعريفه للغة حين قال: حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، بمعنى أن اللغة هي أصوات يلجأ إليها المتكلم للتعبير عن حاجة في نفسه، والحد في عرف اللغويين وعند ابن منظور: «الحد الفاصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما الآخر وجمعه حدود، وهو الفصل ما بين كل شيئين حد بينهما كل شيء حده ومنه حد حدود الأرضين وحدود الحرم وفي الحديث في صفة القرآن لكل حرف حد»[1]، ومن هنا وحتى لا تختلط المفاهيم اللّغوية أو الفلسفية أو التاريخية عمدوا إلى الحد، ويقرّب الشريف الجرجاني المفهوم أكثر بقوله إن الحد هو «قول دال على ماهية الشيء وعند أهل اللّه: الفصل بينك وبين مولاك كتعبدك وانحصارك في الزمان والمكان المحدودين»[2] وعلى هذا يمكن القول إن الحد عند الجرجاني هو التعريف أو المعنى الذي يحمل الشيء، وهو ما يختلف عند أهل اللّه أو أهل الشّرع على أنه الفارق أو

الفاصل الذي يفصل مثلا العبد عن الله أو الاختلاف الوارد بينهما، أما إذا عدنا إلى المقابل لكلمة الحد في اللّغات الأجنبية ومنها الإنجليزية والتي تعني القول إنه يقابل كلمة terme والتي اشتقت بدورها من كلمة terminus، وفي القاموس نجد هذه الكلمة يقابلها في اللّغة العربية الحد الفاصل، النهاية، كلمة، تعبير، عبارة، وعودة إلى كلمة مصطلح ومن جانبها اللّغوي «فصلح من الصلاح ضد الفساد وصلح يصلح ويصلح صلاحا وصلوحا..وفي التهذيب أصلحت إلى الدابة إذا أحسنت إليها والصلح تصالح القوم بينهم والصلح السلم وقد اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا وصالحوا مشددة الصاد قلبوا التاء صادا...»[3] وفي نفس الخط يسير الشريف الجرجاني في تعريفه للمصطلح أو الاصطلاح إذ يقول إنه «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما»[4] والناظر في هذا التعريف يجد أن الاصطلاح عند هذا العالم هو اتفاق قوم معين على تسمية شيء بذلك الاسم، والجانب الآخر هو أنه استخلاص معنى من معنى لغوي يشتركان في بعض ما يدلان عليه سواء لعلاقة مشابهة، أم تماثل أو جزء...، كما أنه عنصر لغوي يقوم على التواصل بين المتكلمين، وهذا يعني أن الشيء إذا اتفق في تعريفه أو تسميته، فهذا يسهل على المتكلم والسامع الاتصال والفهم أيضا، وهو يتنافى مع الاعتباط إذ إن المصطلح يجب أن يحمل شروطا معينة، وهو أن الجانب اللغوي يجب أن يكون شطرا منه، وهذا يعني أن الجانب اللغوي يمثل الدال أما الجانب المفهومي والذي يتعلق بالجانب الآخر سواء النحوي أو البلاغي أو الرياضي هو المدلول.

إن كلمة المصطلح هذه أثارت ضجة كبيرة في الأوساط العلمية، وهي من الألفاظ التي اختلف فيها إن كانت حديثة، أم أنها كانت وليدة التراث اللّغوي النحويّ العربيّ، ومن ذلك فهناك من ينزع منزع القول بأنها - أي كلمة المصطلح- حديثة وبذلك فهي لم يرد على لسان القدامى، وعلى ذلك يسير عبد الرءوف جبر بالقول إن كلمة "مصطلح" من الأخطاء الشائعة مستدلا على ذلك بأن

القدامى أو السلف استخدموا الإصلاح والكلمة والمفردة، والمفتاح واللفظ كما أن المصطلح عنده لا يصح استخدامه إلا مع حرف الجر –على- مفضلا استخدام اصطلاح من باب التسمية بالمصدر «ومن جانب آخر وبعكس ما ذهب إليه سابقا فإن فهناك من الذين يعتبرون أن المصطلح شأنه شأن اصطلاح وجدت مع وجود الدرس اللغوي النحوي العربي وإن كانت إشاراته تدل على أن لفظ اصطلاح غلب على المصطلح وعلى ذلك يكون أول من استعمل هذه الكلمة هو كوبي كي وهو أحد اللغويين المنتمين إلى حلقة براغ اللغوية قائلا: المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدود وصيغة محددة وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد [5]» وبناءً على هذا فالمصطلح أو الكلمة حين تطلقها يتبادر إلى ذهنك مفهومها وماهيتها وفق المجال الذي يحوي هذه الكلمة.

2ـ **تطور المصطلح النحوي:** ما يقال عن كتاب سيبويه إنه قرآن النحو ذلك أنه لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، فهل هذا ينطبق على المصطلح النحوي أيضا في هذا الكتاب؟ وهل كان سيبويه في عرضه لمادته يقدم تعريفات كافية جامعة، مانعة، واضحة، ظاهرة، دالة؟ نكون على خطإ إن ظننا ذلك لأن ما جاء في كتابه ينافي ذلك إذ إن الإطالة في عرض أبوابه، وإلى التقييم والتمثيل في طرح مادته وتبويبها، غير أن هناك من يتجه إلى القول إلى أن كتاب سيبويه يحوي مجموعة من المصطلحات، منها ما هو مستمر إلى الآن ومنه ما تغير بتغير الزمان ولعل أفضل مصطلحات سيبويه وأقربها إلى الدقة تلك التي يقترن فيها الحد بالمثال، كقوله في تعريف المبتدأ: «هذا باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يعني واحدا منهما عن الآخر ولا تجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك»[6] وإن تكن هذه المصطلحات في كتاب سيبويه قليلة إلا أنه قد أسّس للمصطلح النحوي، بعد ذلك تأتي طائفة أخرى من النحاة كأمثال المبرد «الذي استعمل في المقتضب

مصطلحات انفرد بها فلم تكن بصرية ولا كوفية من ذلك تسمية "الحال" "المفعول فيه" والضمير المنفصل المؤكد للمتصل "الصفة" "جواب الشرط" "الخبر" "التوكيد"[7]» وإلى جانب هذا كان ظهور علماء أفذاذ طوّروا وابتكروا المصطلح أمثال قُطرب والأخفش الأوسط، وأبو علي الجرمي بن إسحاق، وفي ذات الحقبة هناك من الكوفيين الذين ظهروا وأتوا بمصطلحات جديدة مخالفة لما جاءت به البصرة إنّما الشيء الذي يؤخذ على هذه الطائفة من المصطلحات أنها لم توفّق لأن المصطلح يحمل عدة دلالات كالتفسير الذي يؤدي دلالة التمييز والمفعول لأجله والأغلبية الذين كتبوا في النحو بعد ذلك وفي القرون المتأخرة انتصروا للمدرسة البصرية.

نماذج من التطور المصطلحي:

تطور مصطلح النحو: ربما كان مصطلح العربية هو الأول الذي أطلقته الطبقة الأولى من النحاة على العلم الذي سمي بعد ذلك نحوا، وربما كانت المصطلحات قد ظهرت في وقت واحد قال الدكتور محمد خير الحلواني: مصطلح عربية ومصطلح نحو هما اللّذان أطلقا على هذا العلم ثم زال الأول وبقي الثاني، وقيل: إن أول الذين استعملوا مصطلح النحو هو عبد الله بن إسحاق الخضرمي (ت117) وهناك ممن يزيد عن ذلك بالقول إن المصطلح تطور ليأخذ صفة الكلام واللحن والإعراب والمجاز هذا من الجانب التاريخي أما الجانب اللّغوي فنجد أن نحا يحمل دلالات متعددة منها: «القصد: يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك ونحوت الشيء إذا أتممته وكذلك يأتي بمعنى التحريف: يقال نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه وكذلك الصرف: يقال نحوت بَصري إليه أي صرَفت، والمثل، تقول: مررت برجل نحوك أي مثلك، ويأتي أيضا بمعنى المقدار تقول: له عندي نحو ألف أي مقدار ألف، وكذلك يأتي بمعنى الجهة أو الناحية تقول سرت نحو البيت أي جهته، وكذلك النوع أو القسم نقول هذا على سبعة أنحاء أي أنواع، وكذا تأتي بمعنى البعض فإذا قلت أكلت نحو سمكة أي

بعض السمكة، وكذا نجد أيضا ابن منظور يقول: انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه وغيره" وقد لاحظنا أن هذه التنويعات في تعريف النحو من الجانب اللغوي هو هذا الأخير الذي يقارب كثيرا تعريف ابن جني، ولعل مصطلح النحو غير وارد عند سيبويه، إنّما عند ابن السراج 316 هـ بقوله: «أن ينحو المتكلم إذا تعلم كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب اعلم أن الفاعل رفع والمفعول به نصب، وأن فعلا مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قام وباع[8]» وهذا يعني أن ابن السراج يسبق تعلم كلام العرب ثم نحوه أو ضبطه فبالتعلم يأتي الضبط، فعلى حد تعبيره إذا لم نتعلم الكلام أو الجملة فلا يمكن لنا أن نستخرج الفعل والفاعل والمفعول، وإن يكن فابن السراج كان منقصا في تعريفه للنحو إذ اقتصر فقط على تعلم اللّغة، بعد ذلك يأتي من هو مشتهر بتعريفه للنحو وهو ابن جني 392هـ والذي قدم تعريفا يؤخذ به حتى الآن وهو «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكثير والإضافة والنسب والتركيب وغيره»[9] ومن خلال هذا فابن جني يزيد على تتبع كلام العرب التثنية والجمع...وعلى هذا فإنه لم يحذف الصرف من النحو ومزج بينهما، وكذلك نجد شريف الجرجاني في كتابه التعريفات يعرف النحو بقوله: «النحو هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال وقيل علم بأصول تعرف بها صحة الكلام وفساده»[10] ويمكن القول إن الجرجاني قدم تعريفا كاملا إذ تحول النحو من تتبع كلام العرب إلى العلم بقوانين الكلام فمن المنطقي أن يتبع الإنسان كلاما، ثم إذا عرفه تمكن من الكلام كون له قواعد يسير عليها من يحتاج إلى أن يتعلم أكثر، كما أن الجرجاني لم يستعمل كلام العرب، إنّما قال التراكيب العربية إذ إن التمكن من التركيب يأتي بعد التمكن من الكلام ثم اللغة. وأما

عن هذا المصطلح وما يقابله في اللّغات الأجنبية فهو أمام مجموعة من الترجمات أولها ما يقال له Grammar والذي يقابله مصطلح syntaxe، إذ يذكر صالح الكيشو بعد أن أورد رأي الفارابي الذي ينصّ على أن «قوانين الأطراف علم قوانين الأطراف هو المخصوص بعلم النحو ليس إلا قسما من أقسام علم اللسان وتقابله كلمة sun taxis الإغريقية الأصل والمركبة من -Sun- بمعنى – مع- اللسان و-taxis- بمعنى ترتيب، وفي نفس الوقت يترجم مصطلح grammaire syntagmatique بالنحو الأركاني أو نحو المكونات، كما أن جون ليونز في ترجمته لنظرية تشو مسكي اللغوية إذ وضع النحو مقابل كلمة syntax، وكما نجد علماء آخرين أمثال بلوفيلد وأوندري مارتني وغيرهم يترجمون النحو بـ syntaxe وهذا ما نجده عند علماء آخرين.

مصطلح الكلم:

إذا عدنا إلى التراث النحوي نجد أن أول من استعمل الكلم هو سيبويه في كتابه الكتاب، وقد اختفى هذا المصطلح في لفظه في القرون الأخيرة، إنما بقيت الدلالة نفسها؛ يتحدث سيبويه عن الكلم فيقول هو اسم وفعل وحرف بمعنى أنه عبارة عن اجتماع الاسم والحرف والفعل أو ما يسمى الآن تركيبا لذلك استعمل الواو الرابطة بين الأقسام الثلاث، وهذا ما ينافي القول بأن سيبويه قصد بالكلم الكلمة الواحدة وهذا ما قال به ابن جني في كتابه الخصائص حين قال إن سيبويه أراد أن يفسر ثلاثة أشياء الاسم والفعل والحرف فجاء بما يجمع هذه العناصر الثلاثة فاختار الكلم، وأما إذا سرنا زمنيا إلى الأمام وجدنا ابن السراج 316 هـ يحتفظ بالتقسيم لكن اللفظ مختلف، فبعد أن قال سيبويه الكلم هو اسم وفعل وحرف قال ابن السراج: إن الكلام اسم وفعل وحرف وهو الشيء نفسه الذي نجده عند ابن فارس والذي بدوره احتفظ بالتقسيم ولم يحتفظ باللفظ، على خلاف ابن جني الذي لم يحتفظ لا بلفظ الكلم ولا بالتقسيم، وذهب إلى شيء آخر حيث فرّق فيه بين الكلام والقول، وهو ما

سنتبعه لاحقا، أمّا إذا سرنا إلى عهد السيوطي ففي كتابه همع الهوامع يقول «إن الكلم هو المركب من ثلاث وإن لم يفد وهو اسم جنس»[11]، وعلى هذا يكون السيوطي قد أخذ بالجانب الشكلي؛ أي أنه يجب أن يكون مركبا من ثلاث كلمات إلا أن المعنى لا يشترط أن يكون حاملا له، وعلى هذا فإنه أخل بالجانب الدلالي، وحين اطلاعنا على كتاب التعريفات لم نجد بكلم أثرا إنّما ما وجدناه هو أن الجرجاني عرف الكلمة ولم يعرف الكلم ولا الكلام، أما المحدثون فهم يسيرون وراء السيوطي، حيث ورد في معجم المصطلحات النحوية لعبد الغني دقبر بأن «الكلم هو اسم جنس جمعي لا يكون أقل من ثلاث كلمات أفاد أم لم يفد»[12] وبالتالي يكون هذا المصطلح قد مثل له عند سيبويه أو قسّمه، ثم تغير اللفظ عند من أتى بعده، وبعد ذلك تغيرت الدلالة.

وللإشارة فإن سيبويه لم يذكر مصطلح الكلام، وكما أشرنا سابقا فإن هناك من النحويين من ساوى بين الكلم والكلام كابن السراج وابن فارس ليقولوا إن الكلام هو اسم وفعل وحرف، أما ابن جني في كتابه الخصائص فتحدث عن الكلام واعتبره لفظا مستقلا بنفسه مفيدا لمعناه وهو ما يسميه النحويون بالجمل، وعلى هذا فإن ابن جني يخرج من التمثيل، ويكون بذلك قد قدم تعريفاً يبدو أكثر دقة من سابقيه، وعليه فابن جني يقابل الكلام بالجملة أو الجمل عند النحويين؛ والكلام يجب أن يكون حاملا لمعنى، وهذا ما يقول به أبو البقاء العكبري حينما قدم فرقا بين الكلام والجملة وقال «إن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة، كقولك زيد منطلق وإن تأتي أكرمك وقم وصه وما كان نحو ذلك»[13] وعلى هذا فإن أبا البقاء العكبري يشترط الإفادة أو المعنى في الكلام، ولا يشترط أن يتكون من اسم وفعل وحرف، فإذا أخذنا - قم وصه - فهما لا يتوفران على الاسم والفعل والحرف لكنهما يعتبران كلاما، وأما الكلام في عرف ابن مالك فهو «ما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديرا والمراد بالمفيد ما دل على

معنى يحسن السكوت عليه»[14]، وأما السيوطي في كتابه همع الهوامع فيقول إن الكلام هو قول مفيد وهو ما يحسن السكوت عليه، بمعنى أنه اشترط المعنى وما استقر عليه العلماء المحدثون وفي معجم المصطلحات النحوية لعبد الغني دقبر «هو عبارة عما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة، والمراد بالإفادة ما يدل على معنى يحسن السكوت عليه وأقل ما يتألف الكلام من اسمين نحو العلم نور، أو من فعل واسم نحو ظهر الحق، ومنه استقم فإنه من فعل الأمر المنطوق به ومن الفاعل الضمير المخاطب المقر بانت»[15].

الكلمة: الكلمة من الجانب اللّغوي هي من الفعل الثلاثي ك- ل- م وهي تستعمل في ثلاث معان لغوية: الأول: الحرف الواحد من حروف الهجاء والثاني: اللّفظة الواحدة المؤلفة من بضعة حروف ذات معنى والثالث: الجملة المفيدة والقصيدة والخطية، وكذلك ما نجده في معجم مقاييس اللغة لابن فارس «الكاف واللام والميم أصلان، أحدهما يدل على نطق مفهوم والآخر على جراح[16]»، وإذا ما أردنا أن نحدد هذا المفهوم اللّغوي نرى أن الكلم أو كلم يقابل لغويا الحرف في المعنى الأول، وفي المعنى الثاني يقابل اللفظة المؤلفة من بضعة حروف، بالتالي هي سلسلة قائمة على ترتيب يؤدي دلالة، وأما المعنى الثالث فهو الجملة وقد يكون بمعنى الكلام، فالتعريف اللّغوي يكون قد أجمل الحرف والكلمة والكلم أيضا، إن الكلمة في عرف النحويين مصطلح جديد، إذ إن سيبويه لم يتحدث عن الكلمة ولا ابن فارس وحتى ابن جني، غير أن الكلمة نجدها عند العكبري، حيث أورد لها تعريفا وقال: أما اللفظة المفردة نحو (زيد) وحده ونحو ذلك فلا يسمى كلاما بل كلمة، وعلى نفس السياق ذهب ابن هشام في شرح الألفية حين حديثه عن الكلام أنه "«اسم جمع واحده كلمة وهي الاسم والفعل والحرف ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة وإذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل كلمة نقص معناه وصار دالا على الواحد ونظيره لبن ولبنة ونبق ونبقة"»[17] والنتيجة التي نصل إليها من خلال

التعريفات السابقة أن الكلمة تفتقد إلى تعريف شامل، وما قمنا به هو محاولة استخلاص تعريفها من خلال ما أورده النحاة حين حديثهم عن الكلام. كما أن السيوطي ذكر في كتابه همع الهوامع تعريفات لأبي حيان الأندلسي حيث أن الأول قال فيه إن «الكلمة قول أو منوي معه»[18] أي أنك في بعض الأحيان قد تورد ضميرا وتقصد به إنسانا، مثل افعل، فالفاعل ضمير مستتر تقديره أنت وعلى هذا يكون هذا التعريف منطبقا مع ما قاله العكبري في تعريفه للكلام. المعنى الدال على المفرد على خلاف الجرجاني الذي قال بأن الكلمة لفظ ويدخل في ذلك الكلام والكلمة والكلم، إنما ما يحدد المعنى بعد ذلك هو قوله الموضوع لمعنى مفرد، ويختم السيوطي تعريفه للكلمة بالقول إنها "قول مفرد مستقل أو منوي معه". وعلى هذا فالسيوطي لا يشترط المعنى في تعريفه هذا وأورده بالاستقلال فقط، وربما اكتفى بالقول لأنه يحمل معنى، وبالتالي فإن المعنى متضمن في حد ذاته في القول باعتباره اللفظ الدال على معنى، وعلى هذا يتوجه المحدثون بالقول إلى أن «الكلمة هو القول المفرد وأقسامها اسم وفعل وحرف»[19].

الاسم: الاسم من الجانب اللغوي هو العلامة التي توضع على شيء يعرف بها وقد ورد هذا في لسان العرب لابن منظور، وقد اختلف في اشتقاق الاسم فذهب مذهب إلى أنه مشتق من الوسم وهو ما يسمى بالعلامة، وذهب البصريون إلى القول إنّه مشتق من السّمو على اعتبار أن الاسم سما على الفعل والحرف أيضا، أما ما يتعلق بالمصطلح اللغوي الذي نجده عند الكفوي في قوله "ما وضع لشيء من الأشياء ودل على معنى من المعاني جوهرا أو عرضا فيشمل الفعل والحرف أيضا ومنه قوله تعالى "وعلم آدم الأسماء كلها" أي" أسماء الجواهر والأعراض كلها"[20]، والأرجح في هذا التعريف أن الكفوي يشترط في الاسم المعنى إنما بعد أن يوضع لفظ معين يدل على ذلك الشيء، سواء دل هذا المعنى في نفسه أو مع غيره، والمقصود هنا الحرف لأن الحرف، ليست له دلالة إذا ما كان

مستقلا بنفسه، أما إذا كان في تركيب فهو ذو دلالة، وبالتالي فهو اسم. أما الاسم في عرف النحاة فقد ظهر عند سيبويه حين تعريفه للكلم إذ يقول: الاسم: رجل وفرس وحائط... والناظر في هذا يجد أن سيبويه لا يقدم تعريفا للاسم إنما يقدم أمثلة أو يماثل، فالاسم هو الرجل هو الفرس هو الحائط، وما على القارئ أو المتعلم إلا أن يقيس على ذلك، وإذا انتقلت إلى ابن السراج في كتابه الأصول فهو يقول إن الاسم «ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا أو غير شخص، فالشخص نحو رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو وبكر وأما ما كان غير شخص فهو الضرب والكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة»[21] والمتأمل في هذا التعريف يرى أن ابن السراج قد أضاف إلى ما قاله سيبويه بعض الأشياء كقوله إنه يدل على معنى مفرد وهنا يجب أن يكون دالا على معنى وحده أو زمن وحده ويماثل بذلك الفرس والساعة، وكذا نجد ابن السراج أيضا أدخل المصادر في تعريفه هذا، وعلى هذا فقد حدد شروطا معينة في الحكم على الشيء بأنه اسم، كأن يكون دال على معنى وحده أو زمان وحده، وذلك حتى يختلف عن الفعل الذي يدلا على الحدث والزمن أيضا، كما يحدد أيضا عامل الإخبار، أي أن الاسم يخبر عنه، وكذا القول إن الاسم يدخل عليه الألف واللام، وحروف الخفض أيضا وكذا امتناع دخول قد وسوف على الاسم؛ أي لا نقول قد الرجل ولا سوف الغلام، إنما الشيء الذي نناقض به ابن السراج هو أن (سوف) لا تدخل على فعل الأمر، إذ لا نقول قد افعل أو سوف افعل أو نقول قد إلى أو سوف إلى، ويقول أيضا ابن السراج إن كل ما صلح مع (يضرني وينفعني) هو اسم وكل ما لا يصلح مع (يضر وينفع) فليس باسم، لكن إذا قلت لن ينفعني ولن يضرني، ف- لن - قد صلحت مع يضر وينفع ومع ذلك فلن ليست اسم، هذا عن ابن السراج أما ابن فارس في كتابه الصاحبي فقد قال «الاسم ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه ولازما له»[22] وعلى هذا يكون الصاحبي قد جرد الاسم من الزمن، إذ إن الدلالة لا تتغير بتغير الزمن، وفي

كتابه أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك نجد ابن هشام يقول «يتميز الاسم والفعل والحرف بخمس علامات: الجر، التنوين، الـ غير الموصولة، الإسناد»[23] وعلى هذا يكون ابن مالك يسير مسار ابن السراج؛ والشريف الجرجاني يحدد تعريف الاسم بقوله: «الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وهو ينقسم إلى اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو وإلى اسم معنى وهو لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم أو عدميا كالجهل»[24] والناظر في هذا التعريف يرى أن الجرجاني قد جعل الاسم غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي أو المضارع أو الأمر ولم يقل الزمن بمطلقه لأن هناك أسماء تدل فقط على الزمن لا الحدث، وأما في معجم المصطلحات النحوية وجدنا أن الاسم هو ما يدل على معنى مستقل بالفهم ليس الزمن جزءا منه (علي، طائر، أمس).

الفعل: جاء في لسان العرب لابن منظور أن مادة فَعَلَ كناية عن كل عمل متعد فعل يفعل فعلا والاسم الفعل والجمع الأفعال والفعل بالفتح مصدر، أما الفعل في عرف النحاة فالانطلاقة كانت من سيبويه ومن الكتاب، إذ إنه قال أما: «الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا اذهب واقتل يخبر يقتل يذهب ويضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»[25]، ما نستطيع استنتاجه من هذا القول هو أن سيبويه جعل بداية الفعل فرعا من الاسم، بمعنى أن الاسم هو الأصل والفعل هو الفرع، والشيء الثاني الذي نراه هو أن سيبويه لم يذكر الأزمنة الثلاثة الماضي والمضارع والمستقبل أو المستمر، إنما أشار إليه بالانقطاع وعدم الوقوع وبناء ما لم ينقطع؛ أي الاستمرار وفي ما لم ينقطع بعد. ويتحدث ابن السراج عن الفعل ويقول إنه «ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل»[26] وعلى هذا فهو يذكر لنا الزمان لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على المعنى

فقط، إن الشيء الجديد الذي أضافه ابن السراج هو أنه أتى بالأزمنة فعوض أن يقول ما مضى قال الماضي، وما انقطع الحاضر، وما لم ينقطع المستقبل، وعلى كل فسيبويه قد أعطى بن السراج رأس الخيط، وهو قام بتمديده. ويتحدث ابن السراج عن هذه الأزمنة ويقول: الماضي مثل: صلى زيد يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، وعلى هذا يدل على ما كان يقوله سيبويه، ويقول ابن السراج أيضا عن الحاضر نحو قولك: يصلي الذي يدل على أن الصلاة تقام الآن وكذا المستقبل في قوله سيصلي، وعند ابن فارس فالشيء الذي قام به أنه عرض في كتابه مجموعة من الآراء لسابقيه قدم لها انتقادا، ليأتي هو ويقول إن الفعل هو «ما دل على زمان كخرج ويخرج دلتا على ماض ومستقبل»[27] وعلى هذا فابن فارس ربط الفعل بالزمن إنما لم يحدد الزمن، وعدم تحديد. لأنواع الأزمنة قد أوقعه في تناقض، وهو أن هناك من ظروف الزمان ما يدل على الزمن إنما ليس بأفعال، أما ابن جني وفي باب تسمية الفعل قال: «واعلم أن العرب سمّت الفعل بأسماء لما سنذكره، وذلك على ضربين أحدهما في الأمر والنهي والآخر في الخبر»[28]، وعلى هذا يكون ابن جني أضاف مصطلحي الأمر والنهي، وقد كانا غفلين عند ابن السراج، فالأمر والنهي يضعهما في خانة، والخبر بما فيه الماضي والمضارع والمستقبل في خانة أخرى، وقد مثل ابن جني للأمر بقوله – صه - فهذا اسم اسكت ومه الذي معناه اكفف، و- دونك - اسم خذ، وأما الفعل عند الشريف الجرجاني «فهو الهيأة العارضة المؤثرة في غيره بسبب التأثير أولا كالهيأة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا، وفي اصطلاح النحاة ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقيل الفعل كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع مادام قاطعا ويتحدث الجرجاني عن الفعل الحقيقي وهو ما يقال إنه المصدر»[29]، وهو عند سيبويه أحداث الأسماء.

الحرف: قال الأزهري «كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني واسمها حرف وإن كان الحرف يعني اللغة نزل القرآن على سبعة أحرف أي لغات[30]، هذا من الجانب اللغوي، أما النحوي فأول من عرف الحرف هو سيبويه حيث قال إن الحرف ليس باسم ولا فعل، ثم يشرح ويقول وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل نحو ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها وعليه فإن الحرف عند سيبويه يحمل معنى، إنما لم يبين هل هذا المعنى مستقل أم أنه من الواجب أن يكون مع غيره، أي أن يؤدي دلالة مع غيره لا في نفسه، وهو الذي استدركه الزجاجي في قوله «إن الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من وإلى وثم»[31] وما أضافه الزجاجي في هذا القول أنه أثبت أن الحرف يؤدي دلالة إنما في غيره وليس في نفسه، وحينما ننتقل إلى ابن السراج نجده يتحدث عن الحرف: «ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم ألا ترى أنك لا تقول إلى (منطلق) كما نقول (الرجل منطلق ولا عن ذاهب كما تقول زيد ذاهب) ولا يجوز أن يكون خبرا والحرف لا يتألف منه مع الحرف كلام»[32] وفي هذا التعريف يتحدث ابن السراج عن الحرف وشروطه وهو ألا يكون مخبرا عنه. أي أنه يختلف عن الاسم الذي يخبر عنه، أما ابن جني، حين الحديث عن الكلام فلم يتطرق إلى القول إن الكلام اسم وفعل وحرف إنما ورد الفرق بين الكلام والقول، وأما حديثه عن الحرف فلم يرد على حسب اطلاعنا.

أما ابن فارس فقد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه وعده من التعريفات المناسبة، وأما شرح ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري فقد كان يعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع كهل وفي ولم، وقد أشار بهذه الأمثلة إلى أنواع الحروف، فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئا، كهل، نقول هل زيد أخوك وهل يقوم، ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كـ: في ونحو، وعلى هذا سار السيوطي في كتابه همع الهوامع قائلا «إن الحرف لا علامة له فإن اختص باسم أو فعل عمل، وإلا فلا، ومن علاماته

أنه لا يقبل خواص الفعل أو الاسم، وهو ثلاثة أقسام مختص بالاسم والفعل ومشترك بينهما»[33] ومعنى هذا أن السيوطي أضاف إلى القول إن الحرف لا يحمل معنى في ذاته، ثم بعد ذلك يأتي المحدثون ليسيروا في نفس الوجهة مع المتأخرين.

نتائج البحث: بعد التتبع التاريخي والوظيفي للمصطلحات النحوية ومحاولة الكشف عن الأسرار التي يحملها كل تعريف عند أبرز العلماء الذين كتبوا في النحو العربي، نجد أن هنالك مجموعة من الأشياء التي يمكن أن تقال عن هذه المصطلحات:

- إن البدايات الأولى التي قام بها سيبويه في كتابه هي بداية لوضع المصطلحات النحوية، رغم أنه كان في بعض الأحيان يماثل المصطلحات مثلما فعل مع الاسم والفعل والحرف، ومن جانب آخر وفي نفس الكتاب نجد أن هناك من المصطلحات التي جاء بها هذا العالم، كانت دقيقة، مثلما فعل ذلك في تعريفه للمبتدأ والخبر، بالقول إنه المسند والمسند إليه، كما أنه كان في بعض الأحايين يعبر عن المصطلح بالجملة أو بالتركيب مثلما فعل ذلك عند تعريفه لنائب الفاعل.

- إن النحويين القدامى الأوائل منهم والمتأخرين في مصطلحاتهم يعتمدون في التحديد على الجانب اللغوي، حيث إننا نجد تقاربا بين الجانب اللغوي والمصطلحي أو المفهومي، وكأنهم أخذوا بالشكل والدلالة معا، لكن كيف؟ إن المصطلح قبل أن يدخل ضمن مجال مصطلحي معين يجب أن يحمل بداية المعنى اللغوي، ليحدد بعد ذلك المعنى المصطلحي وهو الذي يطلق عليه المفهوم وعلى هذا يكون القدامى قد وتفطنوا للأسس العلمية التي يقوم عليها المصطلح في العصر الحاضر.

- إن تطور المصطلح النحوي ونضجه يبين أن العلماء الأوائل الذين وضعوا المصطلح، جاؤوا بأشياء أو مصطلحات بعضها تطور مع الزمان والآخر أصبح له دلالة هي غير التي كان يحملها من قبل.

خاتمة العمل: إن إشكالية المصطلحات ظلت حجر عثرة أمام العلماء خاصة إذا نظرنا إلى التراث الذي نجد مصطلحاته تعددت وتداخلت ودخلت في التخمة العلمية كما أن هذه المصطلحات اختلفت من عالم إلى آخر ومن نحوي إلى آخر وحتى النحوي الواحد في بعض الأحيان تختلط عليه الأمور ولا يتشبث بنفس المصطلح ومن خلال الجولة السريعة التي قضيناها مع الكتب التراثية نجد أن هذه الإشكالية تحتاج إلى نظرة تمحيصية حيث يعاد فيها النظر ومحاولة الفهم.

إن من الأسس النحوية لوضع المصطلحات هو القول باللفظ الواحد للمعنى الواحد للمصطلح الواحد، وهنا لابد من وقفة أمام اللغة العربية، إن كانت تستطيع أن توفر علينا كثرة المصطلحات، والمترادفات التي تبعد اللغة العربية عن العلمية، والتي ينبغي للأمة أو اللغة التي تريد أن تساير العصر أن تحمل هذا الشرط.

إن دراسة هذه المصطلحات بتمعن يمد اللغة العربية بالكثير من النتائج التي تمكن اللغة العربية من مسايرة العصر الذي نحن فيه، من خلال العودة إلى التراث النحوي وغربلة المصطلحات البعيدة عن الدقة والموضوعية والشمولية أيضا، وأخذ المصطلحات الملائمة لذلك.

الهوامش:

1- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، القاهرة: دت، دار المعارف، مادة حدد.

2- شريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1. مصر: 1306هـ، المطبعة الخيرية، ص 61.

3- ابن منظور، لسان العرب، مادة صلح.

4- ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ط1. مصر: 1306هـ.

5- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية للمصطلح، مكتبة غريب، 1993، ص9.

6- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص23.

7- ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3. الأردن: 1422هـ- 2001م، دار الأمل- أربد.

8- ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين فتلي، ط3، بيروت: 1988، ج1، 35.

9- ابن جني، الخصائص، تح: علي محمد النجار، ط3، بيروت:1952، ج1، ص34

10 - الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1. مصر: 1306هـ، ص 184.

11- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، عبد العال سالم مكرم مصر:2001م،عالم الكتب.

12- عبد الغني دقبر، معجم المصطلحات النحوية، ط2، بيروت، لبنان: 1986.

13- ينظر: أبي البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو العربي، تح: مازن المبارك.

14- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة الشاملة.

15- عبد الغني دقبر، معجم المصطلحات النحوية. ط2، بيروت، لبنان: 1986م

16- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة كلم.

17- أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو العربي، تح: مازن المبارك.

18- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، عبد العال سالم مكرم، سنة 2001.

19- عبد الغني دقبر، معجم المصطلحات النحوية. ط2، بيروت، لبنان: 1986م

20- أبو البقاء الكفوي، كتاب الكليات.

21- ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين فتلي، ط3، بيروت:1988م.

22- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها.

23- ابن هشام، أوضح المسالك في ألفية ابن مالك،ج1، ص13.

24- شريف الجرجاني، كتاب التعريفات.

25- ينظر: سيبويه، الكتاب.

26- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو العربي.

27- ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية.

28- ابن جني، الخصائص.

29- شريف الجرجاني، التعريفات.

30- ابن منظور، لسان العرب، مادة حرف.

31- ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك.

32- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو.

33- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.